

## المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948 – 2007م

### The American Plans to Strain the Issue of the Palestine Refugees (1948-2007)

أكرم محمد عدوان

قسم التاريخ- كلية الآداب

الجامعة الإسلامية- غزة

تاريخ الاستلام 2009/4/24 تاريخ القبول 2009/11/16

**Abstract:** This Study discussion the American plans to strain the issue of the Palestine refugees (1948-2007) .from the president Truman regime till president W.Bush and the status of the related countries from these issues, especially the formal American plans toward this issue which comes as political projects have put to solve this issue, and the outline of discussed projects which related to that issue, it comes as Palestine issue filtration firstly as well refugees issue filtration secondly, it was so far from international resolution, especialy refugees issue such as resolution (194).as well as it remain away to loading Israel any of legal or moral responsibility toward that issue.

**المخلص:** يتناول البحث بالدراسة موضوع المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ 1948-2007م، أي منذ عهد الرئيس ترومان مروراً بالرئيس ريغان و انتهاءً بعهد الرئيس بوش الابن، وموقف الأطراف المعنية من تلك المشاريع خاصة المواقف الأمريكية الرسمية من تلك القضية والتي جاءت على شكل مشاريع سياسية تم طرحها لحل القضية، وخلص البحث إلى أن معظم ما طرح من مشاريع تتعلق بتلك القضية، جاءت في مجملها كمشاريع لتصفية القضية الفلسطينية أولاً، ولقضية اللاجئين ثانياً، وكانت بعيدة جداً عن قرارات دولية، خاصة بقضية اللاجئين وعلى رأسها قرار رقم (194). كما أنها ظلت بعيدة عن تحميل إسرائيل أي مسؤولية قانونية أو أخلاقية تجاه تلك القضية.

## مقدمة:

### أهمية الدراسة:

من المعلوم أن قضية اللاجئين الفلسطينيين ولدت في 15/5/1948، أي يوم الإعلان عن قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين، وما ترتب على ذلك من اندلاع أول حرب عربية إسرائيلية، أدت على اقتلاع حوالي 900 ألف فلسطيني من أصل 1.348.840 وهم عدد سكان فلسطين في العام 1948، وذلك من حوالي 531 مدينة وبلدة وقرية اضطروا على أثرها اللجوء إلى الدول العربية المجاورة (الأردن، سوريا، لبنان) بالإضافة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، في ما يقارب من 59 مخيماً، وقد تضاعف عدد اللاجئين الفلسطينيين حتى وصل في الأعوام التالية إلى ما يقرب 7 ملايين لاجئ موزعين على معظم أنحاء العالم، خاصة مع ظهور مشكلة لاجئين جديدة على أثر حرب عام 1967م.

من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة، فهي تتناول موضوع هام جداً يتعلق بتطور القضية الفلسطينية بشكل خاص، وقضية الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام.

فقضية اللاجئين لا زالت حية ولا زالت موجودة منذ ظهورها حتى هذه اللحظة، بل يمكن القول أن قضية اللاجئين تعتبر من القضايا الرئيسية والقومية التي تفرض نفسها على الأحداث سواء في المجالين السياسي أو العسكري، فحقيقة الصراع العربي الإسرائيلي قضية متشعبة فرضت نفسها على كل الأوجه الدولية والإقليمية والمحلية وهي من القضايا الملحة على كل الأصعدة، ولا زالت جميع الأطراف الدولية منها والمحلية والإقليمية تحاول البحث عن حل ينهي هذه القضية بشكل مناسب.

أما الهدف من الدراسة فالدراسة تحاول تحقيق أكثر من هدف:

أولاً: إلقاء الضوء على قضية اللاجئين الفلسطينيين كقضية محورية وهامة جداً في تاريخ القضية الفلسطينية وقضية الصراع العربي الإسرائيلي.

ثانياً: الوقوف على طبيعة هذه المشكلة وأثرها في تطور الأحداث السياسية الجارية في الوقت الحاضر، وأهم المشاريع التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية لتسوية هذه القضية منذ ظهورها عام 1948 مروراً بالعديد من الإدارات الأمريكية وموقفها من هذه القضية.

-----المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948 – 2007م  
ثالثاً: إظهار السياسة الأمريكية الحقيقية تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي، من خلال مناقشة قضية هامة كقضية اللاجئين الفلسطينيين، وإظهار مدى التحيز الأمريكي لإسرائيل في مجمل قضايا الصراع العربي الإسرائيلي.

أما عن حدود الدراسة: فحدود الدراسة الزمنية، هي من عام 1948، التاريخ الذي بدأت تظهر فيه هذه القضية، وحتى 2007 فترة حكم الرئيس بوش الابن.

وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي التحليلي في تناوله لهذه القضية، وذلك من خلال، مراجعة العديد من الكتب والمصادر المتعلقة بالموضوع والأخذ منها في محاولة منه لتوثيق كل المعلومات التاريخية والسياسية.

وخلص الباحث إلى وضع خاتمة وضح فيها أهم ما توصل له من نتائج علمية وتاريخية وسياسية.

### **السياسة الأمريكية العامة تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين:**

من الملاحظ منذ وقوع قضية الصراع العربي الإسرائيلي عام 1948 أن السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وقضية الصراع العربي الإسرائيلي والقضايا المتعلقة بهذا الصراع كقضية القدس واللاجئين تمحورت حول الثوابت التالية:

أولاً: رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في احتواء قضية الصراع العربي والإسرائيلي وجوهر القضية الفلسطينية، وذلك تمثيلاً مع سياسة الاحتواء التي طورتها الولايات المتحدة للتعامل مع الصراعات الإقليمية والكونية، وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ. الحفاظ على المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وعدم تعريض هذه المصالح لأي أخطار مباشرة أو غير مباشرة.

ب. احتواء المنطقة ضمن ترتيبات أمنية وسياسية واقتصادية، بحيث تبقى الولايات المتحدة الأمريكية هذه المنطقة تحت نفوذها منفردة بعيدة عن أي تدخلات خارجية أخرى.

ت. العمل على إزالة أسباب التوتر في المنطقة، والحفاظ عليها دون أي مفاجآت تهدد مصالحها، مما يمكنها من السيطرة على عملية الصراع القائمة هناك، دون

المحاولة لإيجاد حلول مناسبة لأسباب ذلك الصراع.

ث. التعاون وبشكل حذر مع حلفائها الإقليميين والدوليين لتحقيق هذه السياسة.

ثانياً: يتمثل موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية، وفي مقدمتها قضية اللاجئين بشكل عملي، يأتي كانعكاس لموقف هذه الإدارة أو تلك من إسرائيل بشكل عام، ومدى تحالفها معها، وتؤكد كل الوقائع التاريخية منها والسياسية، أنه كلما تعمق تحالف إسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتوطدت مكانتها كحليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، تراجع الاهتمام الأمريكي بالقضية الفلسطينية، وتحولت مشكلة اللاجئين إلى مجرد بند مبرم وغامض في مشاريع التسوية الأمريكية لقضية الصراع العربي الإسرائيلي.

ثالثاً: من الواضح أنه خلال السنوات الستين الماضية، أي منذ إدارة الرئيس ترومان إلى إدارة الرئيس بوش الابن، بقي الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة والمشروعة ومن ضمنها قضية اللاجئين، أسرى تحت رحمة تزايد الدور الإسرائيلي في الإستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية من جهة، والصراع الدائر بين الإدارة الأمريكية ومجموعات الضغط المؤيدة لإسرائيل من جهة أخرى، وكانت النتيجة دائماً هي التراجع المستمر في مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية، وتكررها لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، بل والسعي لإلغاء تلك القرارات، ومساعدة إسرائيل بالتتكر لها، واستخدام مجلس الأمن بشكل خاص كذراع للسياسة الأمريكية للدفاع عن إسرائيل وسياستها الراضة لكل القوانين والشرائع الدولية.

من هنا تتطرق المواقف والسياسيات الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهي السياسة الداعمة والمؤيدة للموقف الإسرائيلي تجاه هذه القضية منذ نشأتها عام 1948 حتى الوقت الحاضر، وهذا ما سنلقي عليه الضوء في الصفحات القادمة، قضية اللاجئين الفلسطينيين، فهي تعتبر من القضايا المحورية في تطور الصراع العربي الإسرائيلي، جاءت كنتيجة رئيسية لحرب عام 1948، والتي كان من أهم أسبابها قيام الكيان الصهيوني على الأرض الفلسطينية وبمساعدة دولية، وهي القضية التي لازالت تراوح مكانها، بالرغم من صدور العديد من القرارات الدولية الخاصة بتلك القضية.

-----المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948 – 2007م

وقد بدأت العلاقة الأمريكية بهذه القضية منذ اليوم الأول الذي تم مناقشتها داخل أروقة الأمم المتحدة عام 1947، فكما نعلم أيدت الولايات المتحدة الأمريكية ودعمت وبكل قوة استيلاء إسرائيل على أجزاء كبيرة جداً من أرض فلسطين، والتي جاءت مخصصة في قرار التقسيم رقم 2/181، كما اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بقيام دولة إسرائيل بل كانت من أوائل الدول التي اعترفت بهذا الكيان الغاصب عام 1948. (1)

وبالرغم من موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على القرار الذي صدر بخصوص قضية اللاجئين الفلسطينيين رقم "194" والذي نص "على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وذلك لمن يرغب في العودة فوراً، وأما من لا يرغب فيمكن تعويضه"، بالرغم من ذلك نجد أن الموقف الأمريكي من هذه القضية جاء مزدوجاً وغير واضح المعالم، فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن الاستياء من الموقف الإسرائيلي الرفض لعودة اللاجئين، ولو الحد الأدنى منهم، أي 100 ألف لاجئ كما نص على ذلك قرار مجلس الأمن بقبول عضوية إسرائيل في المنظمة الدولية، من جهة، ومن جهة أخرى تقديم الدعم السياسي والمالي والعسكري لإسرائيل خلال تلك المرحلة، ومن أمثله ذلك.

- في 1949/4/29، أرسل الرئيس الأمريكي ترومان برقية إلى المندوب الأمريكي في لجنة التوفيق الدولية، التابعة للأمم المتحدة بشأن فلسطين، جاء فيها "إنني مسمئ من الطريقة التي يعالج بها الإسرائيليون مشكلة اللاجئين، لقد قلت لرئيس الوزراء الإسرائيلي ما أعتقد في هذا الخصوص بحضور سفيرنا".

- في 1949/5/9 طالب الرئيس ترومان بضرورة عودة 200 – 300 ألف لاجئ إلى ديارهم وذلك في رسالة إلى بن غوريون جاء فيها.

" إن خيبة الأمل شديدة من إحباط إسرائيل للجهود وعدم إبدائها أية تنازلات في مجال اللاجئين... إن هذا يعبر عن موقف إسرائيل الخطير على السلام، أضاف أنه يصر على تنازل حقيقي في مسألة اللاجئين كمقدمة ضرورية نحو الاستقرار العام، وهدد بأن تعيد الولايات المتحدة الأمريكية النظر في موقفها من إسرائيل" (2).

وقد رفض الرئيس الأمريكي ترومان اقتراح السيد (جورج ماك جي) مساعد وزير الخارجية الأمريكية في حينها، تقديم قرض لإسرائيل بمبلغ 100 مليون دولار (3) وذلك

يتضح مما سبق أن الموقف الأمريكي بالرغم من موافقته على قرار 194، وإرسال العديد من المواقف الخاصة بتطبيقه إلى القيادة الصهيونية، إلا أن ذلك الموقف ظل في تلك المرحلة مؤيداً ودائماً للإجراءات الصهيونية على الأرض خاصة فيما يتعلق بقضية اللاجئين، فالموقف الأمريكي كان فيه نوع من التخاذل بل يمكن القول التأييد المطلق لمواقف إسرائيل تجاه تلك القضية.

ومما يؤكد ذلك، أن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال دورها في لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين، والتي ضمت إلى جانبها كلاً من فرنسا وتركيا، والتي شكلت بموجب البند الثاني من القرار رقم 194، استغلت نفوذها وقوتها داخل هذه اللجنة لتأييد الموقف الإسرائيلي تجاه قضية اللاجئين، وذلك على النحو التالي:

- العمل على احتواء قضية اللاجئين والحيلولة دون تحولهم إلى عامل عدم استقرار في المنطقة، لأن ذلك يعتبر تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة. (4)
- الاستفادة من رغبة عدد من زعماء الحكومات العربية في الحصول على مساعدات مالية من الولايات المتحدة، مقابل الموافقة على توطين أعداد محدودة من اللاجئين الفلسطينيين في أراضيها، ويقال في حينها، أن حسني الزعيم، أعلن عن استعداد سوريا باستقبال ربع مليون لاجئ شريطة أن يعطوا تعويضاً عادلاً، وقال نوري السعيد أنه مستعد لقبول توطين لاجئين فلسطينيين في بلاده العراق في إطار خطة تنمية اقتصادية، وقيل أن العراق يمكن أن يستوعب 350 ألف لاجئ.
- احتواء التصلب الإسرائيلي في مجال رفض قبول عودة اللاجئين.
- سعي الولايات المتحدة لربط كل دول المنطقة في منظومة إقليمية اقتصادية وسياسية.

ومن خلال ذلك ركزت الولايات المتحدة الأمريكية كل جهودها على موضوع توطين اللاجئين في البلدان العربية التي يتواجدون بها، وقد ظهرت في حينها مشاريع حثيثة في هذا المجال، معظمها ركز تركيز مباشر على موضوع توطين اللاجئين، وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية، ومندوبيها في لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين،

-----المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948 – 2007م

تنفيذها وتطبيقها على أرض الواقع وكان من أهم تلك المشاريع.

**أولاً: خطة جورج ماك جي – نائب وزير الخارجية الأمريكية 1949:**

وردت تلك الخطة في مذكرة رفعها مك إلي وزير الخارجية الأمريكي في 1949/4/27 وجاء فيها المطلوب دمج اللاجئين في هياكل سياسية واقتصادية في الشرق الأوسط على أساس العمل وليس الغوث، ولذلك يجب أن تقبل إسرائيل 200 ألف لاجئ كشرط سابق لنجاح ذلك المخطط، وبالمقابل تقبل الدول العربية 500 ألف لاجئ، مقابل رفع القدرة الإنتاجية للأرض وتنمية صناعات جديدة وتحسين وسائل النقل ورفع القدرة الاقتصادية لبلدان المنطقة". (5) وعلى أثر تلك الخطة قام "مك جي" بزيارة إلى بيروت في آذار/ مارس 1949، لشرحها، التي أطلق عليها "خطة التطوير الاقتصادي للشرق الأوسط" حيث تدعو في المقام الأول إلى تقديم مساعدات اقتصادية وتكنولوجية إلى الدول المرشحة لتوطين اللاجئين من قبل وكالة تشرف عليها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، في إطار إمتصاص اللاجئين، من خلال المشروعات الاقتصادية، وتوطينهم دون الرجوع إلى رغبتهم في العودة إلى أراضيهم، وفي تلك المرة طلب عودة مائة ألف لاجئ فقط، من أجل تذليل العقبات السياسية، وقد اشترطت إسرائيل مقابل ذلك اعترافاً شاملاً بها، وتوطين العائدين وفق رغباتها، ثم مالبت أن تراجع عن موقفها بعد أن قبلت كعضو رسمي في الأمم المتحدة، وانتهت تلك الخطة بالفشل الذريع.

**ثانياً: مشروع الحل الوارد في المذكرة الأمريكية المقدمة إلى الدول العربية وإسرائيل في لوزان بتاريخ 1949/8/15، وجاء فيها.**

1. تحل مشكلة اللاجئين : العودة إلى إسرائيل والإقامة في البلدان التي يتواجدون بها بشرط توفر معونة مالية وفنية من المجتمع الدولي.
2. تلتزم الأطراف بتسهيل مهمة بعثة الأمم المتحدة الاقتصادية لتنفيذ ذلك المشروع.
3. تقدم الحكومات تقديرات دقيقة للاجئين الذين يمكن قبولهم فيها. (6)

**ثالثاً: مشروع غوردن كلاب [رئيس مجلس إدارة وادي تنس في الولايات المتحدة الأمريكية]:**

تضمن ذلك المشروع الأفكار الرئيسية لمشاريع التوطين الأمريكية التي تم طرحها في الخمسينيات، وذلك من خلال استصلاح الأراضي، وحل الخلاف الناشئ حول تقاسم

المياه بين إسرائيل والدول العربية، وكان من أهم ما جاء في ذلك المشروع.

1. تأمين عمل للاجئين بدلاً من الغوث من خلال تشجيع الأشغال المجدية اقتصادياً واستصلاح الأراضي وتحسين طرائق التزويد بالمياه وطرائق استخدامها وتوسيع شبكة الطرقات وتحسين الأوضاع الصعبة في أماكن اللجوء.
2. وضع حد لمسألة الفقر الناجم عن طول فترة الإغاثة.
3. زيادة الإنتاج الاقتصادي في البلاد التي يقيم فيها اللاجئيين عن طريق برنامج إشغال عقلائي.
4. تقليص الحاجة إلى إغاثة اللاجئيين بفضل إمكانيات الكسب وتقليص النفقات إلى الحد الأدنى الذي يسمح لدول الشرق الأوسط بمواجهتها.
5. وضع برنامج الاستخدام والعمل للاجئين على أساس توطينهم في البلدان العربية، (7) نخلص مما سبق أن الموقف الأمريكي من قضية اللاجئيين الفلسطينيين في المراحل اللاحقة لقرار الأمم المتحدة رقم 194، جاء منصّباً على اتجاه واحد، يتمثل في عملية تفرغ ذلك القرار من محتواه السياسي، وجعله قراراً فقط يتجه نحو الجوانب الإنسانية من المشكلة وبدلاً من الالتزام بالقرار وتطبيقه، بما يتضمن من حل مشكلة اللاجئيين على أساس عودتهم إلى ديارهم، انصبّت الجهود الأمريكية على وضع مشاريع لتسوية خاصة بها تدعم الموقف الإسرائيلي ومصالحها في المنطقة، من خلال التعاون مع حلفائها في العالم (بريطانيا، وفرنسا) بالعمل على توطين اللاجئيين في البلدان العربية، وجعل قضيتهم قضية إنسانية بحتة.

واستناداً على هذا التوجه، وبموجب توصية صادرة عن لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين، قررت الجمعية العامة في دورتها رقم 302 بتاريخ 1949/12/8، تشكيل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئيين (الأونروا)، كما تم إنشاء مؤسسة الكويكرز الأمريكية في قطاع غزة، والتي كانت مهمتها تقديم المساعدات للاجئين الفلسطينيين، كما صدر في 25/ أيار 1950، الإعلان الثلاثي، الأمريكي، الفرنسي، البريطاني، والذي تضمن اعتراف الدول الثلاث بإسرائيل وحدودها كأمر واقع، وعدم الإشارة من قريب أو

(184) ----- مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2009، المجلد 11، العدد 2

-----المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948 – 2007م  
من بعيد إلى قرارات الأمم المتحدة، سواء المتعلق بها بالوضع السياسي الخاص بقرار  
التقسيم رقم 181 لعام 1947، أو قرار حق العودة 194 لعام 1948، وإنهاء عمل ونشاط  
لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين وفرض أمر واقع على المنطقة.(8)

يتضح مما سبق أن المشاريع الأمريكية خلال تلك المرحلة جاءت حسب التوجه  
الإسرائيلي لهذه المشكلة، والرافضة لعودة اللاجئين إلى ديارهم، فقد رفضت إسرائيل  
مقترحات اللجنة الدولية للتوفيق بهذا الصدد، بالرغم من كون تلك المقترحات جاءت  
لصالح إسرائيل، وتنسف بشكل كامل، حق الشعب الفلسطيني بالعودة إلى وطنه، بالرغم  
من ذلك فقد استمرت الجهود الأمريكية لتمرير مشاريع تصفية القضية الفلسطينية بشكل  
عام وقضية اللاجئين بشكل خاص.

فقد حاول مدير وكالة الغوث الأمريكي "جون بلانديفور" بين عامي 1951 – 1953  
تمرير مشروع لتوطين اللاجئين، بكلفة 200 مليون دولار (9) ويبدو أن الدور الأمريكي  
اقتصرت فقط في تلك المرحلة على تقديم مشاريع الهدف منها التوطين، والمماثلة وتحويل  
قضية الشعب الفلسطيني وأرضه إلى قضية لاجئين وتحويل القضية برمتها إلى مسألة  
أخلاقية إنسانية، وإبعادها كلياً عن الإطار السياسي، هذه السياسة ظلت محور المشاريع  
الأمريكية في السنوات اللاحقة.

في الحقيقة لم تتوقف المشاريع الأمريكية بخصوص قضية اللاجئين وتجددت تلك  
المشاريع في المراحل اللاحقة خاصة في الخمسينيات، فقد جاءت العديد من المشاريع  
الأمريكية في هذه المرحلة كان من أهمها:

- مشروع جونستون: في 16/ أكتوبر/ عام 1952، أوفد الرئيس الأمريكي أيزنهاور،  
بعثة خاصة برئاسة أريك جونستون لإقناع العرب والإسرائيليين بمشروع تنمية  
إقليمية لنهر الأردن، وضعته مؤسسة "تشارلز"، كان الهدف من هذا المشروع تصفية  
قضية الشعب الفلسطيني وقضية اللاجئين الفلسطينيين، والمشروع في مضمونه يتناول  
العمل على تخزين مياه نهر الأردن في بحيرة طبريا التي كانت تقع في حينها تحت  
السيطرة الإسرائيلية، وقد تحدث السيد دالسن، وزير الخارجية الأمريكية عن مشروع  
جونستون، في خطاب ألقاه يوم 26/أغسطس 1955، قائلاً "إن تنفيذ مشروع

جونستون هو خطوة عملية نحو حل كل المشكلات المتعلقة بالقضية الفلسطينية " ويقصد هنا مشكلة اللاجئين وعملية توطينهم، وتحدث عنه أيضاً مدير وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة في خطاب ألقاه بتاريخ 14/ نوفمبر 1955 قائلاً " إنه يساعد على حل المشكلات القائمة ويؤدي إلى تحقيق أهداف التأهيل والتوطين للفلسطينيين " (10) خاصة لاجئي قطاع غزة والذي يقترح المشروع توطينهم في سيناء كحل لمشاكلهم.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية مارست ضغوطاً كبيرة على العرب، للقبول بالمشروع، خلال المحادثات التي استمرت عامين كاملين ( 1953 – 1955 ) إلا أن لجنة الخبراء العرب رفضته، فقد عارض العرب تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا، وذلك لأن معظم مياه هذه البحيرة تقع تحت السيطرة الإسرائيلية، بينما تتبع هذه المياه من أراض عربية مجاورة لفلسطين، وقد واكب صدور المشروع مظاهرات عمّت قطاع غزة قدم أبنائها شهددين في تلك المظاهرة، كذلك عمّت المظاهرات مدينة القاهرة، (11) أما إسرائيل فقد رفضت المشروع أيضاً لأنه على حد زعمها يفي حاجات الأردن على حساب كل من سوريا ولبنان وإسرائيل، وبالرغم من النصائح التي قدمها موشيه شاريت إلى بن غوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي لقبول المشروع، إلا أن بن غوريون رفض المشروع، معلناً أنه لا يريد أن تتحول إسرائيل إلى دولة شرق أوسطية. (12)

من الواضح أن هذا المشروع جاء فقط للحفاظ على المصالح الإسرائيلية في المياه العربية وتحويل مسار القضية الفلسطينية من قضية ذات طابع سياسي إلى قضية تقنية اقتصادية، تدور حول خلافات بسيطة تخص المياه، والقضاء نهائياً على قضية اللاجئين الفلسطينيين.

وبالرغم من رفض الطرفين العربي والإسرائيلي لذلك المشروع إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت متمسكة به لفترة طويلة من الزمن، فقد تمت مناقشته من جديد أواسط عام 1987، من خلال الاجتماع الذي ضم كل الدول العربية المعنية بالمشروع باستثناء سوريا، وحضرته أيضاً العراق. (13)

#### - مشروع دالاس لعام 1955:

جاء هذا المشروع الجديد استمراراً للخط الرسمي الأمريكي القائم على السعي لإيجاد

-----المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948 – 2007م

حل لمسألة الشرق الأوسط، وذلك من خلال تجاهل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وقد ظهر هذا المشروع، بعد قيام وزير الخارجية الأمريكي "جون فورستر دالاس" بجولة في المنطقة، ليدعو من خلالها الحكومات العربية للانضمام إلى حلف بغداد، وبعد عودته إلى واشنطن ألقى كلمة أمام الكونغرس الأمريكي بتاريخ 26/ أغسطس/1955، تضمنت مشروعاً أمريكياً لحل أزمة الشرق الأوسط جاء فيها بخصوص قضية اللاجئين ما يلي:

- أنه يجب وضع حد لبؤس ما يقارب من مليون لاجئ فلسطيني، مما يستدعي تأمين حياة كريمة لهم، عن طريق العودة إلى وطنهم الأول ضمن حدود الممكن، وتوطينهم في المناطق العربية الموجودين فيها، ومن أجل تحقيق التوطين، أقترح دالاس، استصلاح المزيد من الأراضي، من خلال مشاريع الري، بحيث يتمكن اللاجئون من العمل والاستقرار، وأكد دالاس على أن تقوم إسرائيل بتقديم تعويضات لهؤلاء اللاجئين، إلا أن إسرائيل قد تكون عاجزة عن تقديم التعويضات الكافية دون مساعدة من الخارج، وإذا كانت الحالة هكذا، فقد يصار إلى إعطاء قرض مالي لإسرائيل لتمكينها من دفع التعويضات وستساهم الولايات المتحدة بشكل أساسي في هذا القرض، ومن الممكن أن تساعد على تحقيق مشاريع تطوير المياه ومشاريع الري التي تساعد بصورة مباشرة أو غير مباشرة على توطين اللاجئين. (14)

يتضح أن المشروع الأمريكي الجديد في تلك المرحلة، خاصة المشروع السابق جاء تأكيداً للسياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، فهو يدعو فيما لا يدع مجالاً للشك، إلى حل تلك المشكلة على أساس توطينهم في المناطق التي يتواجدون فيها، ولا يأتي لا من بعيد أو قريب على قرارات الأمم المتحدة بهذا الخصوص خاصة قرار 194، وفي اعتقادي أن هناك رابط أساسي بين هذا المشروع والمشروع الأمريكي الآخر في نفس المرحلة، "مشروع جونستون" وذلك من خلال تركيز المشروعين على عملية المشاريع الاقتصادية والمائية في المنطقة، والتي ترى الولايات المتحدة فيها لب حل مشكلة اللاجئين، بالتوطين في الدول العربية مع زيادة النمو الاقتصادي لهذه المناطق لتلبية مطالب واحتياجات هؤلاء اللاجئين في تلك المناطق، والعمل على عدم إزعاج إسرائيل بهذه المشكلة حالياً وفي المستقبل أي يمكن إجمال السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين في تلك المرحلة بالنقاط التالية:

أ. التلخص من فكرة العودة إلا لأعداد قليلة من اللاجئين.

ب. إدماج السواد الأعظم من الفلسطينيين وحصر قضيتهم في النطاق الاقتصادي وربطها بعملية التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية هذا إن وجدت.

ت. إقتراح مشاريع ري مشتركة تقوم بها البلدان العربية وإسرائيل معاً.. بواسطة معونات مالية من الخارج. (15)

### مشروع الرئيس الأمريكي أيزنهاور 1958:

في مطلع عام 1957 تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع "أيزنهاور" الرئيس الأمريكي في حينها، والذي ربط بين مقاومة الشيوعية وبين التنمية الاقتصادية وقد طالب الرئيس الأمريكي في هذا المشروع، بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها، واقترح أن تتم تلك العودة على مراحل.

على أساس أن عدد اللاجئين الفلسطينيين يقدر بنصف مليون ونيّف ويشكلون ألف أسرة تعيش في المخيمات الموزعة بين الأردن وسوريا وقطاع غزة.

- المرحلة الأولى: إعادة مائة ألف لاجئ يعودون في الفترة ما بين عامي 56- 1957.
- المرحلة الثانية: إعادة مائة ألف لاجئ آخرين في الفترة ما بين عامي 59 - 1960.
- أصحاب الأملاك الذين لا يرغبون بالعودة يتقاضون تعويضاً على أملاكهم.
- توطين 160 ألف لاجئ في سوريا، و125 ألفاً آخرين في الأردن. (16)
- لتنفيذ ذلك يتم إنشاء صندوق يوضع تحت إشراف الأمم المتحدة لتوطين اللاجئين على أن تخصص لكل أسرة منزلاً مع قطعة أرض زراعية تعويض، من لا يود العودة منهم إلى ممتلكاته. (17)

وقد علق "همر شلد الأمين العام للأمم المتحدة على مشروع أيزنهاور قائلاً" إن المشروع قد يخلق قاعدة لمعالجة مشكلة خطيرة من مشاكل المنطقة هي مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. (18)

من الواضح أن الولايات المتحدة سعت خلال تلك المرحلة لتحقيق حل يستند إلى

-----المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948 – 2007م

استعداد العرب لاستيعاب معظم اللاجئين، وكان هذا بالطبع هدف مشروع أيزنهاور.

ويدلل ذلك على أن الولايات المتحدة الأمريكية بنت استراتيجيتها في تلك المرحلة على أساس أن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين هو مقدمة حقيقية لحل قضية الصراع العربي – الإسرائيلي، وإقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط، وعليه عملت على إيجاد صيغة توفيقية لحل قضية اللاجئين عبر تحسين أوضاعهم الحياتية والمعيشية مما يؤدي إلى ترسيخ أقدامهم في بيئة جديدة صالحة ومرغوب فيها، ومن ثم إلغاء تطلعاتهم الوطنية، خاصة تطلعاتهم بالعودة إلى الوطن الأم، وهو الأمر الذي يؤكد على فكرة التوطين التي ترغب بها الولايات المتحدة وتؤيدها وتشجعها إسرائيل.

#### مشروع جوزيف جونسون 1961:

في أواسط آب 1961، قام الدكتور "جوزيف جونسون" رئيس معهد كارنجيا للسلام بجولة في الشرق الأوسط بتكليف من الرئيس الأمريكي "جون كينيدي" واقترح جونسون في حينها مشروع لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين تضمن النقاط التالية:

1. يعطى كل رب أسرة فلسطينية لاجئة، فرصة الاختيار الحر، وبمعزل عن أي ضغط، من أي مصدر كان بين العودة إلى فلسطين أو التعويض وذلك من خلال الأمم المتحدة، ويجب أن يكون ذلك الاختيار دقيقاً، ويجب أن يعرف كل لاجئ فرص الاستقرار في إسرائيل والمستوي الذي ستكون عليه ضمانات أمنهم هناك في حالة اختيار العودة، وقيمة التعويضات التي سيتلقاها كبديل، إذا هو أختار البقاء حيث هو.

2. يتم حساب التعويضات على أساس قيمة الممتلكات، كما كانت عام 1947، 1948، مضافاً لها الفوائد المستحقة.

3. تقوم الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما فيها إسرائيل بالإسهام في توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات.

4. من حق إسرائيل أن تجري كشفاً أمنياً على كل لاجئ يختار العودة إلى أرضه.

5. يستفيد اللاجئون الذين لم يكن لهم ممتلكات في فلسطين، من تعويض مالي مقطوع

- لمساعدتهم على الاندماج في المجتمعات التي يختارون التوطين فيها.
6. يحق لكل حكومة الانسحاب من هذا المشروع، إذا وجدت فيه تهدياً لمصالحها الحيوية.
7. يتم تطبيق المشروع بصورة تدريجية كما أن التخلي عنه في منتصف الطريق، لن يترك اللاجئين في وضع أسوأ مما كانوا عليه قبل الشروع في تنفيذه.
8. يستلم اللاجئون الذين ليست لديهم أملاك في فلسطين سماحاً تاماً صادراً عن الأمم المتحدة يخولهم الذهاب إلى حيث يشاءون، وسيكون دور الأمم المتحدة دور المهدئ بين الطرفين خلال عمليات الاستقرار الطويلة، حيث تجري العودة والتعويض في آن واحد وعلى خطوات .
9. تقوم الأمم المتحدة بالإشراف على جميع مراحل البرنامج وأوجهه وتعمل بحرية في كلا جانبي خطوط الهدنة. (18)

**بالإفاء نظرة متفحصة على هذا المشروع نتوصل للحقائق التالية:**

- أبقى هذا المشروع قضية اللاجئين ضمن إطار التوصيات العامة، فهو لم يضع آلية عملية لتنفيذه على أرض الواقع أو جدولاً زمنياً لذلك.
- الفقرة الرابعة من المشروع تعطي إسرائيل الحق في التحفظ ومنع من لا ينسجم مع مصالحها من اللاجئين بالعودة إلى ديارهم وذلك لأسباب أمنية بحثه، مما سيؤدي إلى منع الكثير منهم العودة إلى دياره.
- في الفقرة السابعة تشكيك واضح في مدى نجاح هذا المشروع وأنه من الممكن أن يتخلى عنه في منتصف الطريق، أي من الممكن أن يطبق جزء منه أما الجزء الآخر فلا، وهذا يعطي إشارة واضحة على مدى عدم الثقة الأمريكية في هذا المشروع، وأنه من الممكن أن يلاقي العديد من العقبات عند تطبيقه، خاصة أنه سيطبق على مراحل وليس دفعة واحدة.

يبدو أن هذا المشروع جاء في مرحلة صعبة من تاريخ المنطقة التي بدأت تشهد العديد من التوترات السياسية والعسكرية، مثل التوتر على الحدود السورية – التركية –

-----المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948 – 2007م  
والسورية الإسرائيلية عام 1957، وقيام الوحدة بين مصر وسوريا، وأحداث لبنان 1958،  
ونزول القوات الأمريكية في لبنان، وثورة العراق 1958، وسقوط ملف بغداد، وغيرها  
من الأحداث الإقليمية التي أجبرت الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في المشكلة خوفاً  
على مصالحها في المنطقة.

رفضت مقترحات جونسون من قبل إسرائيل جملةً وتفصيلاً، بينما لم ترفضها  
الحكومات العربية، بشكل صريح، لكنها أكدت على ضرورة موافقة إسرائيل على قرارات  
الأمم المتحدة المتعلقة بقضية اللاجئين قبل الدخول في بحث أية تفاصيل أخرى تتعلق  
بالموضوع.

الملاحظ أن المشاريع الأمريكية والمبادرات التصفوية الأمريكية، قد قلت بشكل  
ملحوظ بعد هذا المشروع واقتصر التدخل الأمريكي في المشكلة على بعض التصريحات  
والتدخلات البسيطة.

فقد تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية في 20/نوفمبر/1963، بمشروع قرار أمام  
اللجنة السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة، يدعو لجنة التوفيق للاستمرار في مساعيها  
من أجل تنفيذ نص الفقرة/ 11 من قرار الجمعية العامة رقم 194/3، " وهي الفقرة التي  
تعطي الخيار للاجئين بين العودة والتعويض" وقد تبنت اللجنة السياسية، مشروع القرار  
الذي رفضه من جديد المندوب الإسرائيلي، رفضاً كلياً ومباشراً. (20)

#### مشروع الرئيس الأمريكي ليندون جونسون 1967م:

جاء في الفقرة 2 من خطاب الرئيس " ليندون جونسون" أمام الجمعية العامة للأمم  
المتحدة في 19/6/1967، " لا بد من حل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً، خاصة وأن حرب  
حزيران 1967، قد اقتلعت معها مزيداً من الناس من موطنهم الأصلي، لذا ينبغي على  
دول الشرق الأوسط توجيه جهودها نحو رفع الظلم الذي لحق بهؤلاء الناس. (21)

وقد جاء ذلك التصريح بعد أسبوع واحد من وقف إطلاق النار في حرب عام  
1967.

من الملاحظ أن المشروع الجديد كرس وجهة النظر الأمريكية بخصوص قضية  
اللاجئين، وحمل وزرهم إلى حكومات المنطقة بما فيها إسرائيل لأنها أعاقحت حل مشكلتهم  
مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2009، المجلد 11، العدد 2 ----- (191)

أكرم محمد عدوان -----

من خلال الحرب التي اندلعت في المنطقة، لكنه لم يشر إطلاقاً إلى قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذه القضية، ولم يوضح السبيل لحل مشكلتهم كما أدعى بشكل عادل، فظل مشروعه غامضاً في هذا الاتجاه.

ظلت المشاريع الأمريكية تجاه قضية اللاجئين بعد حرب عام 1967 خجولة ولم ترق إلى الحد المطلوب إلى جانب الغموض الذي اكتنفها، ففي 1967/6/20، تقدمت الولايات المتحدة بمشروع جديد للجمعية العامة للأمم المتحدة لحل قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وكان من أهم ما جاء فيه بخصوص قضية اللاجئين، الدعوة "إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين دون التطرق إلى كيفية تطبيق هذا الحل". (22)

ثم جاء مشروع [دين راسك] وزير الخارجية الأمريكي في أواخر عام 1968 لإيجاد تسوية بين مصر وإسرائيل، وجاء في ذلك المشروع بخصوص قضية اللاجئين أنه يجب حلها على أساس استفتاء شعبي. (23) رفض المشروع من قبل إسرائيل.

ثم عاد الأمريكيون وطرحوا في عام 1969، مشروعين لتسوية قضية اللاجئين وذلك من خلال اللجنة الأمريكية التي كان يرأسها "سايروس فانس" فقد طرح المشروع إنشاء صندوق دولي بثلاث مليارات دولار وذلك لتوطين 700 ألف لاجئ فلسطيني في الأردن و500 ألف آخرين في سوريا، مع تفريغ لبنان كلياً من اللاجئين مع دفع تعويضاً لأصحاب الأملاك الذين لا يودون العودة، على أن تسهم في دفع التعويضات الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وإسرائيل. (24)

وقد أدخلت فرنسا على ذلك المشروع بعض التعديلات عام 1970، طالب بعودة 35% من المالكين إلى ديارهم، وكعادتها رفضت إسرائيل ذلك المشروع وأصرت على توطين اللاجئين حيث هم في البلاد التي يعيشون بها. (24)

وفي 28/أكتوبر/ 1969، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مقترحات جديدة لتسوية قضية اللاجئين إلى الاتحاد السوفيتي، ونصت الفقرة (11) منها على " إعطاء اللاجئين الفلسطينيين حق الاختيار بين " العودة على أساس (كوتا) سنوية متفق عليها، أو التوطين خارج إسرائيل مع التعويض، وقد أعترض الاتحاد السوفيتي على هذا المشروع، وطالب بأن تقوم إسرائيل بتنفيذ كل القرارات الدولية الخاصة بهذه القضية. (26)

-----المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948 – 2007م

لم تختلف السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين، بعد حرب عام 1967، بل ظلت تراوح مكانها في هذا الاتجاه، ولذلك قام الرئيس الأمريكي "نكسون" بتوجيه رسالة سرية إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية "جولدا مائير" عام 1970 أكد فيها على أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تضغط على إسرائيل كي تقبل بحل لمشكلة اللاجئين بغير الطابع اليهودي لدولة إسرائيل، ويهدد أمنها. (27)

من الواضح أن السياسة الأمريكية خلال هذه المرحلة، لم تعطي أي اهتمام جديد بقضية اللاجئين، خاصة أنه أصبح هناك مشكلة لاجئين جديدة على أثر حرب عام 1967 فقد ظلت السياسة الأمريكية تجاه هذه القضية تتمحور في نطاق نفس مشاريع التسوية التي جاءت بعد حرب عام 1948، والقاضية بأن يكون الحل فقط في توطين هؤلاء اللاجئين في الأماكن التي يقيمون فيها، والحفاظ على الأسس الخاصة بأمن ومصالح إسرائيل.

لهذا تكررت الحلول الأمريكية تجاه هذه المشكلة في السنوات اللاحقة لحرب عام 1967، مع بعض الاختلافات في الصياغة فقط وليس الجوهر.

ففي 28/ أكتوبر/ 1969، تقدم وزير الخارجية الأمريكية "روجرز" بمشروع تسوية للقضية الفلسطينية، وجاء في البند التاسع منه " أن يوافق الطرفان على الالتزام بشروط تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وفق ما تمت عليه في الاتفاق النهائي بين الأردن وإسرائيل، وعلى المشاركة وفق ما يراه السفير "يرانغ" في وضع شروط التسوية المذكورة" وأنه لن يكون هناك سلام دائم من دون تسوية عادلة لمشكلة أولئك الفلسطينيين الذين شردوا جراء حرب عام 1948 – 1967" (28)

تقدم السفير غونار يارغ المبعوث الدولي، بمشروع حل على الجبهة الأردنية في 18/12/1969، عرف باسم (وثيقة يوسف) الممثل الدائم للولايات المتحدة في هيئة الأمم المتحدة، تكرر من خلالها موقف الولايات المتحدة من قضية اللاجئين الفلسطينيين. (29)

يبدو أن المشاريع السابقة جاءت كنتيجة طبيعية للأحداث التي مرت بها المنطقة العربية بعد حرب عام 1967، خاصة حرب الاستنزاف العربية – الإسرائيلية وازدياد العمليات الفدائية الفلسطينية ضد إسرائيل خلال تلك المرحلة.

بالطبع لم يكتب النجاح للمشاريع السابقة فلم يطبق منها على أرض الواقع شيء  
مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2009، المجلد 11، العدد 2 ----- (193)

أكرم محمد عدوان -----

وذلك بسبب الرفض الإسرائيلي لها، لهذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية في 1972/3/15، بتقديم مشروع تسوية جديد للقضية الفلسطينية أطلق عليه اسم "ملف التسوية الأمريكي" لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، وجاء فيه بخصوص قضية اللاجئين الآتي:

**أولاً:** يتم تخيير اللاجئين الفلسطينيين حيثما هم الآن والواقعين تحت الاحتلال عن طريق استفتاء تجريه لجنة دولية تابعة للأمم المتحدة، بين الاستقرار في الدولة الفلسطينية الجديدة، سواء كانت مستقلة أو مندمجة مع الأردن.

**ثانياً:** حق العودة إلى إسرائيل لكن دون أن تكون العودة إلى المواطن الأصلية والتي لم يعد أكثرها قائماً.

**ثالثاً:** البقاء حيث هم في المنطقة المحتلة، أو الدول العربية مع التعويض لهم بصورة عامة، والتعويض على أصحاب الممتلكات السابقة، بصورة خاصة. (30)

واجه المشروع نفس المصير، وهو الرفض من قبل إسرائيل، الأمر الذي أدخل المنطقة في مرحلة جمود سياسي، لم تتقدم أمريكا بمشاريع جديدة خلال هذه المرحلة.

وذلك نتيجة تطورات دولية أخرى على رأسها حرب فيتنام ومحادثات نزع الأسلحة وبدء الحديث عن فضيحة ووترغيت الشهيرة.

في هذه المرحلة استقال الرئيس الأمريكي نيكسون من منصبه بتاريخ 1974/8/19، أثر تفاقم الوضع الداخلي في أمريكا بسبب "فضيحة ووترغيت" وحل نائبه "جيرالد فورد" مكانه، ولم يتغير بالطبع الطاقم الإداري والسياسي، واتبع الرئيس فورد النهج السياسي نفسه بالنسبة لقضية الصراع العربي الإسرائيلي.

**وثيقة سونдорز 1975:**

في 12/نوفمبر/ 1975، سمحت وزارة الخارجية الأمريكية بنشر وثيقة سونдорز، وهي عبارة عن بيان أعده مساعد نائب وزير خارجية الولايات المتحدة "هارولد سوندرز" وتبدأ الوثيقة بتأكيد عدة أمور مهمة من أبرزها: أن البعد الفلسطيني للصراع العربي الإسرائيلي، يعتبر من عدة أوجه لب هذا الصراع، ولن يكون بالإمكان التوصل إلى حل

-----المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948 – 2007م

نهائي إلا إذا تم التوصل إلى اتفاق يحدد وضعاً عادلاً ودائماً للمواطنين العرب، وأضافت الوثيقة، إلى أن مشكلة الفلسطينيين تمت معالجتها في بادئ الأمر على أساس أنها مشكلة تمس أشخاصاً مشردين، ومع هذا تدرك الولايات المتحدة أنه علاوة على الوفاء بالاحتياجات البشرية، والاستجابة للمطالب الشخصية الشرعية للاجئين، هناك اهتمام آخر يجب أن يوضع في الاعتبار، فمن الحقائق القائمة أن قسماً كبيراً من الثلاثة ملايين مواطن ممن يطلقون على أنفسهم اسم فلسطينيين يعتبرون على نحو مطرد أن لهم شخصيتهم كشعب ويرغبون في أن يكون لهم صوتاً في تحديد وضعهم السياسي، وتضيف الوثيقة أن 540 ألف من هؤلاء يعيشون في نطاق دولة إسرائيل، وأن هؤلاء يعتبرون مواطنون إسرائيليين، وغالبية ما تبقى موجودين في الضفة الغربية وشرق الأردن، يعتبرون مواطنون أردنيون، ثم تضيف الوثيقة أن معالجة القضية الفلسطينية، هي معالجة شؤون أناس مطرودين، وتشير في هذا المجال إلى خدمات وكالة الغوث الدولية التي تقدم المساعدات لهؤلاء الناس، وتعترف بأن هناك مصلحة أخرى يجب أخذها بالحسبان اليوم، وهي حقيقة أن كثيرين من الملايين الثلاثة من هؤلاء البشر، الذين يطلقون على أنفسهم اسم فلسطينيين، يعتبرون أنفسهم اليوم وبشكل متزايد شعباً وهم يريدون إسماع صوتهم في عملية تحديد مكانتهم السياسية. (31)

أدى ظهور هذه الوثيقة إلى ظهور جدل واسع في الأوساط السياسية الإسرائيلية في حينها، فقد اعتبرت تلك الأوساط الوثيقة خرقاً واضحاً للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام وقضية اللاجئين بشكل خاص، أما الدول العربية فقد رحبت بهذه الوثيقة واعتبرتها خطوة للأمام في الموقف الأمريكي. لهذا وأمام الموقف الإسرائيلي من الوثيقة، فوراً اتصلت منها الإدارة الأمريكية واعتبرتها على لسان وزير خارجيتها هنري كيسنجر مجرد عملية تدريب سياسية أكاديمية وأكد أن سياسة أمريكا تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي لم تتغير وثابتة كما هي. (32)

وهكذا يتضح لنا من خلال ما سبق، أن وثيقة سوندرز ما هي إلا لعبة تكتيكية مخادعة في السياسة الأمريكية، أريد منها فقط خداع الرأي العام العربي والدولي. وأن أمريكا لا تستطيع طرح مشاريع تخص قضية الصراع العربي-الإسرائيلي بعيداً عن المواقف الإسرائيلية تجاه هذا الصراع.

مشاريع الرئيس الأمريكي كارتر – 1977 – 1980:

تجددت المشاريع الأمريكية لإيجاد تسوية سلمية لقضية الصراع العربي الإسرائيلي في عهد الرئيس كارتر – وما يهمننا منها هنا ما يتعلق بقضية اللاجئين.

ففي 1977/3/26، وفي مؤتمر صحفي عقده الرئيس كارتر في البيت الأبيض أكد الرئيس الأمريكي على الأسس التي ترى الولايات المتحدة أن تقوم عليها التسوية الممكنة للصراع في الشرق الأوسط، بأنها أساساً نفس الأسس التي تضمنتها قرارات الأمم المتحدة التي نصت على حق الفلسطينيين في وطن، وفي التعويض لما فقدوه من ممتلكات وكرر الرئيس كارتر، مقولته في أنه يجب إيجاد وطن للفلسطينيين وهو من ضرورات التوصل إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي خلال مؤتمره الثاني في 1977/5/12. (33)

لعل هذا التصريح كان بمثابة تغير طفيف في السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين، فهو أو رئيس أمريكي يطالب بضرورة إقامة وطن للاجئين الفلسطينيين، وقد أثارت هذه التصريحات العديد من التساؤلات والتفسيرات في الجانب الإسرائيلي، الأمر الذي دعا البيت الأبيض لتقديم توضيح مناسب لإسرائيل، وقد تراجع كارتر عن هذا التصريح وتصل منه أمام الغضب الإسرائيلي وقال أنه يعني بالوطن: يمكن أن يكون الأردن مثلاً وليس بالضرورة فلسطين. (34)

لهذا ظلت المشاريع الأمريكية التي كان يطرحها سواء كارتر أو مستشاريه، بعيدة كل البعد عن إيجاد تسوية حقيقية، لمشكلة اللاجئين، وذلك خوفاً من المواقف الإسرائيلية تجاه هذه المشاريع والدليل على ذلك، أن كل المشاريع التي طرحت في هذه المرحلة (مرحلة كارتر) ابتعدت كلياً عن طرح مشكلة اللاجئين كمشكلة رئيسية في حل قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

فمثلاً قدم المستشار الأمريكي لشؤون الأمن القومي "بريجنسكي" في أواخر عام 1977، مشروعاً لحل الأزمة، لم يأتي من خلاله على أي ذكر مباشر لمشكلة اللاجئين، فقط طرح مواضيع تتضمن إلحاق الضفة الغربية وغزة بالأردن، بوصفها منطقة مستقلة ذاتياً وليس كدولة مستقلة، وستكون للسكان العرب في هاتين المنطقتين حرية العمل والتحرك داخل إسرائيل وللإسرائيليين حرية التحرك في الضفة وغزة وأن يتخلى

-----المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948 – 2007م  
الفلسطينيون عن المطالبة بالاستقلال التام.(35)

في 1977/10/4، قدم كارتر مشروعه الثاني أثناء خطاب له ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان من أهم ما جاء فيه:

أنه يجب الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وبالنسبة للعرب يجب الاعتراف بحدود آمنة ومعترف بها لإسرائيل، ولم يأتي على ذكر مشكلة اللاجئين على الإطلاق

هذا يوضح أن الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة، ابتعدت كثيراً عما كانت تطرحه من حلول لقضية اللاجئين في المراحل السابقة، حتى أنها لم تأتي على ذكر هذه المشكلة في مرحلة كارتر بشكل مباشر على الإطلاق، وهو يعتبر نصراً للسياسة الإسرائيلية في هذه المرحلة، وخضوعاً تاماً للسياسة الأمريكية للإملاءات الإسرائيلية تجاه هذه القضية.

وقد أتضح ذلك، عندما تم توقيع اتفاقية كامب ديفيد، بين مصر وإسرائيل عام 1979، فلم تتضمن هذه الاتفاقية أي نصوص جوهرية عن قضية ومصير اللاجئين الفلسطينيين، واكتفت الإدارة الأمريكية بطمأننة الحكام العرب بخصوص قضية اللاجئين من خلال الرسائل المتبادلة بين الرئيس كارتر، والملك حسين عاهل الأردن. (36)

#### مبادرة الرئيس الأمريكي ريغان 1982:

قام الرئيس الأمريكي ريغان، بطرح مشروع في 1982/9/2 يوم خروج الدفعة الأخيرة من مقاتلي الثورة الفلسطينية من بيروت وجاء فيها بخصوص قضية اللاجئين "أن الفلسطينيين يشعرون بقوة أن قضيتهم هي أكثر من قضية لاجئين، وأنه يوافق على ذلك" (37) إلا أن النصوص الواردة في خطاب الرئيس ريغان، تعارض إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وتقتصر إقامة حكم ذاتي مع الأردن فالمبادرة تعطي القيادة الأساسية والوحيدة للأردن، فضلاً عن حصر الموقف مع فلسطيني الضفة الغربية، وأغلقت كلياً اللاجئين الفلسطينيين في الخارج.

من الواضح أن هذا المشروع لم يأتي بجديد لقضية اللاجئين، بل حاولت المبادرة طرح ما سبق أن طرحته الولايات المتحدة بخصوص ملف القضية من مبادرات.

مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2009، المجلد 11، العدد 2 ----- (197)

أكرم محمد عدوان

### مبادرة الرئيس الأمريكي بوش الأب 1991-1996:

دعت الولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي بوش الأب إلي عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط في 1991/10/30 م يعقد في مدينة مدريد بأسبانيا، وذلك تحت رعايتها مباشرة بعيداً عن منظمة الأمم المتحدة، وكان من أهم ما تضمنه خطاب الدعوة للمؤتمر أن المفاوضات بين الطرفين العربي والإسرائيلي ستركز علي قرار مجلس الأمن 338،242. ومن المعلوم أن قرار رقم 242 يوجد به إشارة بسيطة لقضية اللاجئين تقول "يجب تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين" دون تحديد أنهم الفلسطينيون حسبما يقتضيه سياق القرار. الأمر الذي أفسح المجال للإسرائيليين أن يطرحوا تفسيرهم الخاص بهم لهذا البند، ويقولوا أنه يشمل أيضاً، لاجئين يهود لجأوا إلى إسرائيل من الدول العربية بعد حرب عام 1948(38)

كما جاء في رسالة التطمينات إلي الجانب الفلسطيني في الوفد الأردني المشترك لمؤتمر مدريد، فقد جاء فيها إشارة وحيدة لقضية اللاجئين وكانت غير مباشرة، وذلك في معرض الحديث عن مفاوضات علي المرحلة النهائية (تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن القدس الشريفة والفلسطينيين خارج المناطق يجب أن يكونوا قادرين علي المشاركة في مفاوضات المرحلة النهائية) (39) من الملاحظ أن الطرح الأمريكي، في مبادرة بوش جاء منظماً وبسيطاً وبعيداً عن مضمون المشكلة، فهو يطرح قضية اللاجئين، بشكل عام كأحدي قضايا الحل النهائي، دون الرجوع إلي خلفيات هذه المشكلة ودون ربطها بالقرارات الدولية التي صدرت بخصوصها، ومما يؤكد ذلك أن المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية التي أعقبت المؤتمر، لم تعتمد علي تلك القرارات، وأخذت منحني جديد بعيد جداً عما طرح في السابق من مشاريع مخصوص هذه القضية، مما يعني تهميشاً حسب التوجه الإسرائيلي.

فلم تشر تلك المفاوضات ولو بكلمة واحده إلي حق العودة للاجئين لا في بداية المفاوضات ولا في نهاية تلك المفاوضات.

### قضية اللاجئين في عهد الرئيس الأمريكي بن كلينتون 1993 - 2001:

استمرت إدارة الرئيس بن كلينتون علي نفس المنهج الأمريكي بخصوص قضية اللاجئين بل أكثر من ذلك، بدأت تلك الإدارة تتصل حتى من بعض المقترحات السابقة (198) ----- مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2009، المجلد 11، العدد 2

-----المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948 – 2007م

للإدارة الأمريكية السابقة، فللمرة الأولى منذ صدور قرار رقم 194 عام 1948 الخاص بقضية اللاجئين، تمتنع الإدارة الأمريكية عن التصويت علي القرار رقم 194 ، وكان التصويت علي القرار يتم سنوياً، وفي العام الثاني لإدارة كلينتون، صوتت الولايات المتحدة ضد القرار مبررة ذلك، "إن هذه النصوص كانت مرجعية في مرحلة لم تكن فيها مفاوضات بين العربي وإسرائيل، وأن مرجعية المفاوضات اليوم هي المفاوضات الجارية بين الطرفين حالياً، فلماذا تعودون إلي نصوص لم تعد ملائمة؟! أتبحوا الفرصة للفلسطينيين والإسرائيليين ليلبورا بأنفسهم مرجعية مفاوضاتهم"(40)

وبهذا الطرح الأمريكي، ضربت الولايات المتحدة الأمريكية بكل القرارات الدولية عرض الحائط وأصبح قرار رقم 194 كأنه لم يكن في السياسة الأمريكية، وهذا يذكرنا بما طرحه الرئيس بوش الابن عندما زار إسرائيل في شهر يناير/2008 أخيراً، بأن قرارات الأمم المتحدة لم تعد قائمة ولا أساس لأي مفاوضات بين العرب وإسرائيل إلا المفاوضات الجارية.

عاد الرئيس كلينتون لي طرح قضية اللاجئين مرة أخرى، وذلك من خلال مؤتمره الصحفي مع الرئيس مبارك في واشنطن في 2/ يوليو/1999 م، قائلاً " بأن اللاجئين الفلسطينيين يمكنهم أن يعيشوا حيث شاءوا" (41)

وبالرغم من هذا التصريح المقتضب الغامض للرئيس الأمريكي تجاه قضية اللاجئين، وجاء تصريحاً عابراً للصحافة، إلا أن تصريحاته أثارت عاصفة وضجة داخل الإدارة الصهيونية، وقد وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي "يهود بارك" التصريح بأنه غير مقبول من جانبه، وهو يعتبر زلة لسان من الرئيس كلينتون" لذلك أسرعت وزارة الخارجية الأمريكية إلي التأكيد بأن ما أعلنه الرئيس كلينتون لا يمثل تغييراً في السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين... (42)

يبدو أن الموقف الإسرائيلي من تصريحات كلينتون جعلته يعمل علي تبرأه نفسه من هذا الخطأ الشنيع الذي ارتكبه بحق إسرائيل، وبدأ يطرح العديد من الأسئلة بخصوص قضية اللاجئين. كان من أهمها "إن عودة اللاجئين الفلسطينيين تتوقف في جانب منها علي الوقت الذي أمضوه بعيداً عن البلاد، وما إذا كانوا حقاً يريدون العودة، وما هي مساحة

الأرض التي ستكون لهم، وأين ستكون هذه الأرض؟" (43)

إذن تراجع واضح في الموقف الأمريكي تجاه قضية اللاجئين، فالسياسة الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون لم ترتق حتى لأبسط حقوق الشعب الفلسطيني، والتي قررتها المحافل الدولية. وهذا بالطبع يعطينا إشارة واضحة عن مدي الخضوع الأمريكي للسياسة الإسرائيلية تجاه مجمل قضايا الشرق الأوسط.

وعلينا أن لا ننس أن الرئيس الأمريكي كلينتون حظي بمعاملة خاصة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك عندما زار غزة لأول مرة واجتمع المجلس الوطني الفلسطيني من أجله ليقيم بإلغاء العديد من مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي تدعو للتحرير والحرية والحقوق الوطنية وذلك من أجل عيون الرئيس كلينتون.

#### قضية اللاجئين الفلسطينيين في عهد الرئيس بوش الابن 2001-2008:

أحجمت إدارة بوش الابن منذ البداية، عن الخوض في غمار قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وبعد أقل من شهر وفي 2/10/2001، قال الرئيس بوش "إن قيام دولة فلسطينية كان دوماً جزءاً من اهتماماته، ما دام حق إسرائيل محترماً في الوجود"، وفي خطابه المؤرخ ففي 24/6/2002، أغفل الرئيس بوش القرار 194، كأساس وضعته الشرعية الدولية لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، فيما بات يعرف بخطاب "رؤيا الدولتين" مستنداً في رؤيته للحل إلى نقطة واحدة مركزية هي مقايضة قيام دولة فلسطينية مؤقتة بإجراء إصلاحات جذرية على بنية السلطة الفلسطينية" (44).

والإشارة الوحيدة الواضحة لقضية اللاجئين الفلسطينيين في عهد الرئيس الأمريكي بوش الابن، جاء من خلال ما طرحه من مشروع حل للقضية الفلسطينية، من خلال ما أطلق عليه اسم "خارطة الطريق" فقد أشارت الوثيقة، إلى "حلاً يتضمن حلاً متفقاً عليه عادلاً منطقياً، وواقعياً، لقضية اللاجئين" (45) ولم تقدم الوثيقة ما هية هذا الحل والخطوات اللازمة لتنفيذه على أرض الواقع، واستدرك الرئيس الأمريكي بوش هذه القضية، في يونيو 2003، حين شدد على أحقية دولة إسرائيل بالوجود باعتبارها دولة يهودية خالصة، وذلك في كلمته التي ألقاها في قمة العقبة رقم 4، وبالطبع مما أغلق الباب على إمكانية تنفيذ ما جاء في خارطة الطريق.

-----المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948 – 2007م  
وعاد وكرر نفس النهج وذلك خلال اجتماع "أنا بوليس" في نوفمبر 2007، بالتأكيد  
على يهودية الدولة، ولم يأت على ذكر قضية اللاجئين إطلاقاً، وإيجاد حل مناسب للقضية  
الفلسطينية بعيداً عن القرارات الدولية وبالطبع من هذه القرارات قرار رقم 194 الخاص  
بقضية اللاجئين.

وهذا يعتبر نفس كامل لقضية اللاجئين، والغريب أن لا أحد من أعضاء السلطة  
الفلسطينية المنشغلين في المفاوضات التي ترعاها أمريكا مع إسرائيل علق على هذا  
الطرح الأمريكي بخصوص قضية اللاجئين!

وهكذا ظلت قضية اللاجئين الفلسطينيين طوال مرحلة بوش الابن والمراحل السابقة  
بعيدة عن الحل، في ظل التعنت الإسرائيلي أمام هذه القضية والرفض تماما لمناقشة هذه  
القضية في أية مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع الفلسطينيين، وأمام هذه المواقف ظلت  
أمريكا أيضا بعيدة كل البعد عن تناول هذه القضية، ومحاولة عدم طرحها بجدية في أية  
مواقف أمريكية تطرح لحل قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

### الخاتمة

يلاحظ من خلال إلقاء الضوء على المواقف التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية  
لقضية اللاجئين الفلسطينيين، أن معظم هذه المواقف جاءت كجزء من مجمل المشاريع  
التي طرحتها الإدارة الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية ككل. بمعنى أنها لم تخص  
قضية اللاجئين بمشروع منفرد. وهذا يوضح أن الموقف الأمريكي من هذه القضية جاء  
دائماً ثانوياً وفي إطار الحل الشامل للقضية الفلسطينية.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال طرحها للعديد من المشاريع الخاصة  
بقضية اللاجئين، جاءت في مجملها كمشاريع تصفية أولاً للقضية الفلسطينية، ثانياً لقضية  
اللاجئين، فالموقف الأمريكي ومنذ عام 1948، وضع العديد من المشاريع التي أرادت من  
خلالها تصفية القضية الفلسطينية على الجانب السياسي، ومن ثم تصفية قضية اللاجئين  
وجعلها قضية إنسانية بحتة، أعفت دائماً إسرائيل من مسؤوليتها عنها.

لاحظنا أن معظم المشاريع التي طرحتها الإدارة الأمريكية المتعاقبة كلها ركزت وبشكل مباشر على الجانب الاقتصادي لمشكلة اللاجئين، بمعنى أن كل المشاريع التي وضعت لتسوية هذه القضية، حاولت جعل المشكلة مشكلة اقتصادية إنسانية، وأن حلها يتمحور في كيفية إيجاد سبل وإمكانيات اقتصادية بحته لحل المشكلة وذلك في إطار توطين اللاجئين في أماكن سكنهم في الدول العربية، وعدم تقبل أي طرح يقضي بعودة أولئك إلي ديارهم الأصلية.

كما أن السياسة الأمريكي تجاه هذه القضية، لا زالت تراوح مكانها وذلك منذ ظهورها عام 1948 ويمكن القول أن السياسة الأمريكية لم تراوح مكانها فقط بل تراجعت بشكل ملحوظ تجاه هذه القضية، حتى أننا نرى هذه الأيام لا يتم طرحها في أية مشاريع لتسوية القضية الفلسطينية أو حتى علي طاولة المفاوضات الأسرائيلية والتي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية، بحجة أنها قضية من القضايا العالقة ويجب أن تأخذ مكانه متأخرة في الحل والمهم في هذا الطرح أن الجانب الفلسطيني ومن يمثله في المفاوضات وافق علي هذا التأخير وعلى هذا الطرح بل أكثر من ذلك فالبعض منهم بدأ يتقبل فكرة التوطين والبعد عن قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذه القضية.

وتوصلت الدراسة إلى أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي من القضايا الرئيسية التي لا تقل أهمية عن قضية القدس أو الدولة المستقلة، فلا يمكن أن يقبل أي فلسطيني حر شريف بإنهاء هذه القضية كما تطرحة إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية، وستظل هذه القضية من أساسيات المشروع الوطني الفلسطيني، لأن التنازل عنها يعتبر تنازل عن جوهر وحقيقة القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.

### الهوامش:

1. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، المجلد الأول، 1947-1974، قرار مجلس الأمن رقم 2/181.
2. جان أيف أولييه، لجنة الأمم المتحدة للتوافق بشأن فلسطين 1948-1951 حدود الرفض العربي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991-ص12
3. R.magnus, documents on the middle East, washing ton, 1969, page161.
4. حمد سعيد الموعد، الثوابت والمتغيرات في موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية

- المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948 – 2007م
- اللاجئين الفلسطينيين، صامد الاقتصادي، العدد 106 كانون الأول 1996-ص 219
5. المرجع السابق، ص 219.
6. Michael jansen the united states and the Palestinian People Beirut, 1970 P. 103.
7. جان إيف إوليه، مصدر سابق، ص 81.
8. Fred Khouri, The Arab – Israel Dilemme, Newyork, 1968, P. 130.
9. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول – 1947 – 1974، مراجعة وتدقيق ، جورج طعمه.بيروت..
10. عبده الأسدي، المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية، صامد الاقتصادي، العدد 101، أيلول، 1995، ص 66.
11. حمد سعيد الموعد، مرجع سابق، ص 222.
12. عبده الأسدي، مرجع سابق، ص 66، وانظر الهيئة العربية العليا، كارثة اغتصاب المياه العربية، أيلول 1964، ص 45، 46.
13. المرجع السابق، ص 67.
14. حمد سعيد الموعد، مرجع سابق، ص 224.
15. Leila S. kadi, peaceful Proposals, Beirut, 1973, P43. وأنظر منير الهور، وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، 1947، 1985، دار الجليل، عمان ط، 2، 1986، ص 56.
16. فايز الصايغ، مشروع همرشولد وقضية اللاجئين، دار الفجر الجديد، بيروت، 1959، ص 153، 154.
17. إبراهيم الجندي، اللاجئين الفلسطينيون بين العودة والتوطين، دار الشروق، 2001، ص 46، وانظر، عبد الله أبو ربيع، مشاريع توطين الفلسطينيين وتصفية حق العودة، مجلة باحث للدارسات، بيروت، لبنان، 2003، ص 110.
18. المرجع السابق، ص 47.
19. د. فايز الصايغ، مرجع سابق، ص 159.
20. Leila Kadi, I6ide, PP,43,44.
21. ليلى سليم القاضي، تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي – الإسرائيلي 1928 – 1972، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، يونيو 1973، العدد، 22، ص 84.
22. R.Magnus,Ibid,P204.
23. طارق الموسى، مرجع سابق، ص 75.
24. William B. Quandt, Decade of Decisions, 1977,P,27.
- مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2009، المجلد 11، العدد 2 ----- (203)

- أكرم محمد عدوان -----
25. عبد الله أبو ربيع، مرجع سابق، ص 112، 113.
26. إبراهيم الجندي، مرجع سابق، ص 48.
27. نبيل محمود عبد الغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي، الإسرائيلي، أكتوبر 1973  
سبتمبر 1978، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1982، ص 216.
28. مجلة الأرض، أمريكا والصراع العربي الإسرائيلي منذ 1948، دمشق، العدد السابع،  
1982/12/21.
29. Quest for Peace: Principal United states public statements and Related Documents on the Arab – Israeli peace process 1967 – 1983(Washington: united Department of Stat, 1983) PP.23 – 24.
- وانظر وليام، كوانت، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1994، ص 419.
30. مجلة الأرض، أمريكا والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق العدد الثامن، 1983/1/7.
31. مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ( 1934 – 1974)، بيروت، منشورات المكتبة العصرية، 1975، ص 530، 531.
32. نبيل محمود عبد الغفار، مرجع سابق، ص 216، 217، وانظر، مجلة الأرض مرجع سابق.
33. ليلي بارود، مروان بحيري، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، نيكسون – فورد – كارتر – ريغان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، ط الأولى، 1963، ص 52، وانظر، نبيل محمود عبد الغفار، مرجع سابق، ص 217.
34. نبيل عبد الغفار، مرجع سابق، ص 249.
35. المرجع السابق، ص 251.
36. مجلة الأرض، أمريكا والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق العدد التاسع،  
1983/1/21.
37. Framework for in the Middle Eest, Agreed at Camp David, Saptember – 17, 1978 The Quest for peace ..., P 76.  
وانظر، وليام كوانت، مرجع سابق، ص 443.
38. أمريكا والصراع العربي – الإسرائيلي، منذ عام 1948، الأرض (دمشق) العدد العاشر  
1982/2/7.
- Address by president Ronald Reagan, Septcuber 1, 1982” The Qusest for Peace P108.
39. د. أحمد صدقي الدجاني، أزمة الحل العنصري لفلسطين وسبيل تحريرها، القاهرة، دار
- (204) ----- مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2009، المجلد 11، العدد 2

-----المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948 – 2007م

المستقبل، ط 1، 1994، ص 346.

40. المرجع نفسه، ص 348

41. نوري الجراح، شهادة المفاوض إلياس خير، الحياة، لندن، 1996/12/19.

42. الأهرام، القاهرة، 1999/74.

43. المرجع السابق.

44. سليم نصار، أمريكا تبحث للاجئين عن وطن بديل في العراق، الحياة، لندن، 1999/9/4.

45. هيفاء أيوب، ملامح السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين (1967 – 2004) شبكة الانترنت

للإعلام العربي، أيار، 2006.

46. المرجع السابق.

## المراجع والمصادر:

### أولاً: الوثائق باللغة العربية:

1. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، 1947-1974، مراجعة وتدقيق، جورج طعمة، بيروت.
2. جان آيف أولييه: لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين، 1948-1951، حدود الرفض العربي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991.

### ثانياً: المراجع باللغة العربية:

1. الدجاني، أحمد صدقي: أزمة الحل العنصري لفلسطين وسبيل تحريرها، القاهرة، دار المستقبل، ط الأولى، 1994.
2. الجندي، إبراهيم: اللاجئون الفلسطينيون بين العودة والتوطين، دار الشروق، 2001.
3. بارود، ليلي: مروان بحيري، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، نيكسون-فورد-كارتر-ريغان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، ط الأولى، 1963.
4. الهيئة العربية العليا: كارثة اغتصاب المياه العربية، أيلول، 1964.
5. الهور، منير؛ و الموسى، طارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، 1947-1985، دار الجليل، عمان، ط الثانية، 1986.
6. الصايغ، فايز: مشروع همرشولد وقضية اللاجئين، دار الفجر الجديد، بيروت، 1959.
7. عبد الغفار، نبيل محمد: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1982.

مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2009، المجلد 11، العدد 2 ----- (205)

- أكرم محمد عدوان -----
8. كوانت، وليام: عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية النزاع العربي- الإسرائيلي، مركز الأهرام للترجمة، القاهرة، ط الأولى، 1994.
  9. عبد الهادي، مهدي: المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (1934-1974)، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1975.
  10. أيوب، هيفاء: ملامح السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين (1967-2004)، شبكة الانترنت للإعلام العربي، أيار، 2006.

#### ثالثاً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. quest for peace: Principal United States Public Statements and Related Documents on the Arab-Israeli Peace Process-1967-1983(Washington United Department of State,1983)
2. R.magnus, document on the middle east ,Washington,1969.
3. Michael Jansen the united states and the Palestinian people,Beirut,1970
4. Fred khouri,the Arab-Israel Dilemma, New York,1968
5. Leila S.Kadi, Peaceful Proposals, Beirut,1973
6. Framework for in the Middle East, Agreed at Camp David, Saptember-17,1978 The Quest for
7. Address by president Ronald Regan, September 1,1982,Quest for.

#### رابعاً: الدوريات:

1. صامد الاقتصادي، الأعداد، 106، 101.
2. مجلة شؤون فلسطينية، العدد، 22.
3. مجلة الأرض، الأعداد، 7، 8، 9، 10.
4. صحيفة الحياة اللندنية، 19/12/1996، 4/9/1999.
5. صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 1999، 74.